المحور الأول: مدخل للتسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي في المؤسسة والذي يعمل على تدنية المخاطر الجبائية التي قد تتعرض لها المؤسسة بصفتها مكلف جبائي، من خلال اتباع الاجراءات الجبائية وفق ما ينص عنه التشريع الجبائي الجزائري، إضافة إلى ذلك اختيار البدائل الجبائية الممكنة ومحاولة الاستفادة منها في حدها الاقصى وذلك بغية تقليص العبئ الجبائي إلى حده الأدنى، وهذا نابع من أهمية الجباية في حياة المؤسسة وتأثيرها على وضعها المالي باعتبار الضريبة عبئ مالي إضافي.

للإحاطة أكثر حول مفهوم (le concept) التسيير الجبائي وجب علينا التطرق في هذه المحاضرة لأساسيات التسيير الجبائي، وذلك من خلال:

أولا: تعريف التسيير الجبائي

توجد العديد من التعريفات الخاصة بالتسيير الجبائي، يمكن إخراجها في التعريفين الفرنكفوني والتعريف الأنجلوسكسوني كما يلي:

- **التعريف الفرنكفوني:** التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي، أي ادراج العامل الجبائي في صناعة القرار وبالتالي الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنب التكاليف الجبائية الإضافية وذلك من خلال كفاءة المسير وقدرته على المفاضلة بين البدائل الجبائية والاستفادة منها في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.
- **التعريف الأنجلوسكسوني:** التسيير الجبائي يعبر على قدرة وكفاءة المكلف الجبائي في تنظيم نشاطه المالي بطريقة مثلى للحد من المخاطر الجبائية والمتمثلة في الاجراءات التي يتبعها دافعي الضرائب للحد من الالتزامات الجبائية المستحقة التي لا تتعارض مع الاجراءات القانونية.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن التسيير الجبائي يهدف إلى:

- تقليص الأعباء الجبائية إلى أدنى حد؛
- استخدام طرق منبثقة من التشريع الجبائي؛
- استغلال الخيارات والامتيازات الجبائية الممكنة.

ثانيا: أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- **تحقيق الأمن الجبائي:**

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، أي المكلف الجبائي يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية (طوعا) بافتراض حسن النية، مع إكفال الإدارة الجبائية الحق في مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإيداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات الجبائية السارية المفعول.

الأمن الجبائي للمؤسسة لا يتأتى إلا بعمل المسير الجبائي على تحقيق ما سبق ذكره وجعلها في وضعية قانونية اتجاه الإدارة الجبائية، فعدم احترام المؤسسة (المسير الجبائي) لالتزاماتها الجبائية قد يعرّضها للمخاطر الجبائية وتنعكس نتائجها سلبيا على خزينة المؤسسة، ولتحقيق هذا الأمن، تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية باعتبارها أداة من أدوات التسيير الجبائي من خلال: تشخيص الالتزامات الجبائية، تخفيض العبئ الجبائي، الرفع من أداء التسيير الجبائي وتحقيق فاعلية أكثر.

- **التحكم في العبئ الجبائي:**

يعرّف العبئ الجبائي بأنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الانتاج، كما تساهم الأعباء الجبائية في الرفع من تكاليف الانتاج باعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتوج، هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها، ويتجلى ذلك من خلال:

- العمل على تخفيض الضريبة؛
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.

- **الفعالية الجبائية:**

يقصد بها استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص والمزايا الجبائية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية، فالتشريعات الجبائية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية، فالخيار الضريبي هو البديل والخيارات الممنوحة في التشريع الضريبي.

وتبرز الفعالية الجبائية من خلال صورتين، هما:

- **الفعالية الجبائية المباشرة:** تكون بواسطة استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والامتيازات الجبائية المتاحة لها قانونا لتحقق وفرات مالية؛

- **الفعالية الجبائية غير المباشرة:** وتظهر في التشريعات الجبائية التي تمنح مجالا لتعدد الخيارات القانونية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق هدفها الجبائي المراد.

- **خدمة استراتيجية المؤسسة:**

يعتبر نجاح التسيير الجبائي (فعاليته) من نجاح استراتيجية المؤسسة، فهو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، ويجب أن تحدد أهدافه تبعا للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث يرتكز التسيير الجبائي الجيد على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينّص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له، ونظرا لدور الجباية باعتبارها عنصرًا فعالا في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة فيمكن القول أنّ المعطيات الجبائية تتدخل في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة، ويتجلى ذلك من خلال:

- دور الجباية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها؛

- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة؛

- تحديد خيارات النمو، مثل: أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل، فإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية لمصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها والتي بناءا عليها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها.

ثالثا: مميزات التسيير الجبائي

تعمل المؤسسة على تسخير كل طاقاتها في سبيل تحقيق نتيجة إيجابية تضمن لها البقاء والمنافسة والتوسع ولا يتأتى هذا إلا باتباع سياسة تسييرية ناجعة، تعمل على تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، وباعتبار الضريبة عبئ فإن التسيير الجبائي الفعال يتعامل مع الضريبة بأنها من المعطيات القابلة للتحكم والتعامل معها كإحدى أهم محددات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، ولتحقيق ذلك وجب على التسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين:

- استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي؛

- كونه ناتجا عن قرار طوعي للمكلف الجبائي.

رابعا: مبادئ التسيير الجبائي

يرتكز التسيير الجبائي على مجموعة من المبادئ والتي أهمها:

- **مبدأ الحرية في التسيير:** يقتضي هذا المبدأ على المسير الجبائي الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا وذلك من خلال إدراكه للمزايا الجبائية التي يحققها هذا الاختيار، فالمكلف الجبائي من خلال تسييره لأعماله يطمح للاستفادة من الامتيازات الجبائية الممكنة.
- **مبدأ عدم التدخل في التسيير:** تلتزم المؤسسة بالإبقاء بالتزاماتها الجبائية تجاه الإدارة الجبائية بموجب التشريع الجبائي ووفقا للشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية حق التدخل في نمط تسيير المؤسسة أو انتقاد خياراتها ما دامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية على حساب جودة الخيارات.